

الاقتصاد العالمي يلمس بوادر الانفراج بعد فترة مليئة بالتحديات

اتسمت أحدث التوقعات الصادرة بشأن آفاق الاقتصاد العالمي بطابع تفاؤلي، برغم استمرار مساعي البنوك المركزية للحد من معدلات التضخم وتداعياته.

كما جاءت تقديرات صندوق النقد الدولي الأخيرة للاقتصاد العالمي أكثر تفاؤلاً، حيث توقع انتهاء المرحلة الأصعب بعد تسليط الضوء على المخاوف من تفاقم التضخم والتأخيرات المرتبطة بكوفيد-19 واختناقات سلسلة التوريد والتحديات الجيوسياسية والتباطؤ التجاري.

وتوقع [الصندوق](#) تراجع النمو الاقتصادي العالمي إلى 2.9% في العام الجاري مقارنةً بتوقعات عام 2022 عند 3.4%، قبل الارتفاع إلى 3.1% في 2024.

كما أشار الصندوق إلى أن: "التوقعات الخاصة بعام 2023 ستكون أعلى بواقع 0.2 نقطة مئوية من توقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر 2022، رغم أنها تبقى أدنى من المتوسط التاريخي بين عامي 1900 و2000 عند 3.8%." وما يزال النشاط الاقتصادي العالمي واقعاً تحت تبعات رفع البنوك المركزية لأسعار الفائدة لمواجهة التضخم والحرب في أوكرانيا.

ويترقب المستهلكون والشركات في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حدٍ سواء تيسير الأوضاع المالية مع اقتراب البنوك المركزية من نهاية دورة رفع أسعار الفائدة وبلوغ التضخم ذروته. فقد تراجع التضخم العالمي من 8.8% في عام 2022 إلى 6.6% في العام الجاري مع توقعات بوصوله إلى 4.3% العام المقبل. ومع ذلك، ما زالت النسبة أعلى مما كانت عليه قبل الأزمة الصحية العالمي (2017-2019) عند 3.5%. ويبقى تخفيف معدلات التضخم بصورة مستدامة على رأس أولويات معظم الاقتصادات، ولا سيما وسط أزمة ارتفاع تكاليف المعيشة.

وتشير التوقعات إلى نمو الاقتصادات المتقدمة بواقع 1.2% في عام 2023 و1.4% في عام 2024، بينما ستعود الأسواق الناشئة إلى موقع الريادة مجدداً، حيث توقع صندوق النقد الدولي تسجيل الاقتصادات الناشئة والنامية في آسيا نمواً بنسب 5.3% و5.2% خلال عامي 2023 و2024، على التوالي.

الصين والهند

اجتذب الاقتصاد الصيني اهتماماً لافتاً، حيث تراجع نموه إلى 3% في عام 2022 (بالمقارنة مع معدل نموه السنوي الذي تخطى 6% على مدار العقد الماضي). ويتوقع صندوق النقد الدولي تعافي مستويات النمو هذه لتبلغ 5.2% خلال العام الجاري و4.5% في عام 2024.

وأفاد الصندوق: "أدى الانتشار السريع لمرض كوفيد-19 في الصين إلى تراجع النمو في عام 2022، غير أن إجراءات إعادة فتح الاقتصاد مؤخراً مهدت الطريق لتحقيق التعافي بوتيرة تتخطى التوقعات".

وشعر المستثمرون بالقلق إزاء المخاطر العامة التي يفرضها القطاع العقاري الصيني المثقل بالديون، غير أن السلطات تتخذ التدابير اللازمة للتعامل مع الموقف وضمان احتواء نقاط الضعف هذه.

وترى شركة ديلويت للاستشارات الإدارية بأن استقرار السوق العقارية سيدعم شركات التطوير العقاري، ولا سيما على خلفية سياسات الدعم المتزايدة واعتماد البنك المركزي الصيني لسياسات مالية أكثر تيسيراً. ويقترب الاحتياطي الفدرالي من المراحل النهائية لحملة تشديد السياسات، ما ينعكس في تقليل الصعوبات التي تواجه تخفيف السياسات النقدية في الصين.

وجاء في تقرير ديلويت: "يمكن للصين تجنب إقرار حزمة تحفيز مالي كبيرة، والتي تستهدف قطاع البنية التحتية، في حال اكتساب المستهلكين مزيداً من الثقة مع ارتفاع معدلات شراء السلع. ويبقى تحفيز الاستثمارات الخاصة خارج القطاع العقاري العقبة الأبرز". وأشار تقرير [ديلويت](#) إلى أن مؤتمر العمل الاقتصادي المركزي في الصين سلط الضوء على دور القطاع الخاص من خلال التركيز على اعتماد مبدأ 'الثوابت'، تطوير القطاع العام وفق أسس مستقرة إلى جانب تشجيع القطاع الخاص ودعمه على نحو متسق.

وتتجه الأنظار أيضاً إلى الاقتصاد الهندي، حيث من المتوقع تسجيله نمواً لافتاً بواقع 6.1% في العام الحالي و6.8% في عام [2024](#).

وتعليقاً على هذا الموضوع، قال أوجست تانو كوامي، المدير القطري [للبنك الدولي](#) في الهند: "أظهر الاقتصاد الهندي مرونة مذهلة في مواجهة الاضطرابات الخارجية، وساهمت أسس الاقتصاد الكلي بتعزيز مكانته مقارنةً مع باقي اقتصادات الأسواق الناشئة. ويتعين علينا رغم ذلك البقاء حذرين مع استمرار التطورات العالمية المعقدة".

أسعار السلع الأساسية

تشير التوقعات إلى نمو اقتصاد منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بوتيرة معتدلة تعادل 3.2% خلال عام 2023، بالمقارنة مع النمو القائم على السلع الأساسية بنسبة 5.3% المسجل في عام 2022.

وأوضح صندوق النقد الدولي: "يأتي التراجع المسجل خلال عام 2023 نتيجة انخفاض أسعار النفط بشكل رئيسي، بما ينسجم مع الاتفاق الذي توصلت إليه دول مجموعة أوبك بلس (منظمة الدول المصدرة للنفط، بما فيها روسيا وغيرها من الدول المصدرة للنفط غير الأعضاء في منظمة أوبك)، مع التوقعات بالحفاظ على زخم النمو في القطاعات غير النفطية".

وتشير التوقعات إلى تراجع أسعار النفط بنحو 16% وأسعار السلع الأساسية غير النفطية بمعدل وسطي يصل إلى 6.3% في عام 2023.

ويبقى هذا المسار قابلاً للتغير في حال ارتفاع مستويات الطلب في الصين بعد تعافيتها من تدابير الإغلاق.

وأشار تقرير صادر عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمجلة إيكونوميست إلى أن: "تأثير سياسة الحكومة الصينية الهادفة للوصول إلى صفر إصابات بكوفيد-19 يتحول من مخاطر انخفاض آفاق الطلب والأسعار العالمية الخاصة بنا إلى مخاطر ارتفاعها، الأمر الذي يتوقف على مدى سرعة فتح الصين لاقتصادها في عام 2023. ويمكن أن تساهم تدابير التحفيز المالي في نمو قطاعات الصلب والمعادن الأساسية، وذلك بحسب مقدار التراجع في أنشطة البناء نتيجة ركود السوق العقاري في الصين".

(انتهى)